" توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة "

د/ عبدالعزيز بن شهوان الشهوان — د / منصـور بن زيد الخثـلان
د/صالـح بن محمد الربيعـة — د/ عبد الرحمن بن حمد الموسى

• **مستخلص الدراسه** :

هدف البحث إلى دراسة مدى توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة، وذلك من خلال واقع وثيقة سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووضع التصور المقترح للنهوض بالتعليم العالي في المملكة بما يتلاءم مع القضايا الحديثة بمجال التعليم الجامعي، ولمواجهة تحديات الحاضر، والتغلب على حالات الضعف في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، وعرض الباحثون لأهم الإجراءات الحديثة التي اتبعتها بعض الدول المتقدمة لتطوير نظم التعليم الجامعي بها؛ وأهم هذه الاجراءات:

- الإجراء الأول: إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- الإجراء الثاني: الأخذ بصيغ التعليم المفتوح والتعليم من بعد
- الإجراء الثالث: مدخل الجودة الشاملة:Total Quality Approach

وقد قام الباحثون بإعداد أداة الدراسة وهي استبانة لمعرفة الإجراءات الواجب اتباعها لتطوير التعليم العالي السعودي، وبلغ عدد الأستبيانات الموزعة (١٥٢) استبيان على عينة البحث، وقد جاءت استجابات العينة على أداة البحث أنه لتطوير التعليم العالي السعودي يجب الأخذ بهذه الإجراءات.

Abstract :

The research Aims to study the Compatibility of Higher Education Policy in Saudi Arabia as it came in a Policy document Education Issues with development of University Education Modern, through the Reality of a Policy document of Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia and put visualization proposed for the advancement of Higher Education in the Kingdom in line with the issues modern field of Higher Education, and to meet the challenges of the present, and to overcome the vulnerability in University Education in the Kingdom of Saudi Arabia.

Researchers Show the most modern procedures adopted by some developed countries to develop their Higher Education Systems; and the most important of these measures:

- *The First Procedure: partnerships between universities and enterprises productivity.*
- *The Second Procedure: taking formats of open learning and distance education*
- *The Third Procedure: entrance TQM: Total Quality Approach*

The researchers prepared the study tool is a questionnaire for knowledge procedures to be followed for the development of Higher Education Saudi, and the number of questionnaires distributed ١٥٢questionnaire on a sample search, came responses sample search tool Positive with respect to the actions of the three, andConfirmed that development of the Saudi higher Education must comply with these procedures

- **المقدمة** :

إن النظام التعليمي جزء من البناء الاجتماعي الكلي، يتفاعل معه متأثرا به ومؤثرا فيه، ويدور حول الأهداف المشتركة للمجتمع، وهو إن لم يوفق في ضبط قدراته على الفعل والإنجاز بما يضمن استمرار المجتمع الذي ينتمي إليه وتطوره تلاشت فعالياته، وانتهى به الحال إلى إعادة النظر وإلى صياغات أخرى تلبي حاجيات المجتمع.

والجامعة بصفتها مؤسسة اجتماعية وحضارية متخصصة في صناعة مخرجات لتلبية حاجيات البلاد في مختلف المجالات، ولكونها كذلك فهي نظام مفتوح يشكل كيان متكامل يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة تقوم بينها علاقات تبادلية من أجل أداء وظائف وأنشطة تكون محصلتها النهائية ناتجا تعليميا ملبيا حاجة المجتمع في مستواه الكمي والنوعي. (Larsen, 2001)

ويواجه التعليم العالي في عصر الثورة المعرفية تحديات مختلفة نتيجة الإنجازات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تلاشي الحدود بين الدول وجعل العالم قرية صغيرة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي مما أدى إلى وجود تنافس محموم بين المؤسسات التعليمية في تأهيل وبناء الإنسان الذي أصبح رأس المال الحقيقي في عصر الاقتصاد المعرفي الرقمي الجديد. (ILO, 2001)

وحظيت الجامعة وستحظى دائما، بالقيمة الثابتة في سيرة تاريخ تطور الدول، ذلك أن البناء الحق للدولة يبدأ من الجامعة، كما أكد ذلك (ماكس فيبر)، فهي تعد المختبر الحقيقي لتوليد المعرفة فضلا عن رعايتها وتنميتها وتعميمها لتخدم واقع وحقيقة التنمية للشعوب.(التميمي،٢٠٠٨)

وتشكّل العولمة ضغطاً على التعليم العالي وتجعل الإصلاح عملية ضروريّة لا مجال للتباطؤ فيها. وقد أصبحت عالمية المناهج الأكاديميّة جزءا من التقدّم المطلوب لخططنا الدراسيّة ولتطوير البرامج. ومع ازدياد المعرفة العالميّة وفعالية طرق الاتّصال، فإنَّ المناطق التي كانت معزولة بفعل صعوبة الاتصالات ونقص المعرفة أصبح من السهل عليها الحصول على المعلومات والاتصال والقيام بالأعمال إلكترونيّا.

إن المعلومات والمهارات اللازمة لمواجهة الغد تختلف بالضرورة عما يصلح للحياة في القرن الماضي، ولذلك يتحتم عليها أن تعيد النظر في سياسات التعليم العالي بما يمكنها من مواجهة عدد من المشكلات، من أهمها (حبشي، ٢٠٠٠)

زيادة الإقبال على التعليم العالي في العصر الحاضر بشكل مطرد وسريع وقصور المؤسسات في النظم الحالية عن استيعاب هذه الزيادة، حيث أخذت الأجيال الصاعدة تدق أبواب الجامعات في أعداد مزايدة، للأسباب التالية:

- زيادة عدد السكان بشكل مطرد.
- عدم زيادة الجامعات والمؤسسات العلمية والعالية بنفس نسبة الزيادة السكانية.
- زيادة الهجرة من الريف إلى المدن، مما يسمى الاستقطاب الحضري.

- ارتفاع مستوى المعيشة.
- ضيق فرص التعليم العالي أمام بعض الفئات في الوقت الراهن من سكان الريف والبادية والنساء والفقراء... الخ.
- العجز الشديد في أعضاء هيئة التدريس.
- ارتفاع تكلفة التعليم ونقص مصادر التمويل التقليدية.

وهكذا تنوعت مشكلات وقضايا التعليم الجامعي المعاصر نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية التي ظهرت في المجتمع الحديث وجاءت كثير من مشكلات التعليم الجامعي لتعبر بوضوح عن نوعية العقبات الفعلية التي تواجه هذا النوع من التعليم في الوقت الحاضر.

كما لا يقتصر نوعية المشكلات التي تواجه الجامعات على الدول العربية والنامية فقط أو الدول المتقدمة بقدر ما تتشابه العديد من عناصر هذه المشكلات ونتائجها ومظاهرها على تأدية الوظائف الأساسية للجامعات في جميع دول العالم.

ونتيجة لذلك، أدركت المملكة العربية السعودية أهمية وجود سياسة تعليمية تنبثق من الإسلام الذي تدين به فكرا ومنهجا وتطبيقا حيث أصدرت في عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م وثيقة سياسة التعليم لتكون ترجمة عملية ووثيقة علمية تربوية لنظام التعليم وأهدافه في المملكة.

- **مشكلة البحث** :

من المتعارف علية أن التربية تختلف عن غيرها من المجالات لكونها بحاجة مستمرة للتطوير والتغيير لارتباطها الوثيق بالعنصر البشري الذي يعتبر محور العملية التربوية والذي يتأثر بتغير الظروف المحيطة به.

وبما أن السياسة التعليمية هي الإطار الذي تعمل فيه النظم التعليمية، فمن الضروري دائما مراجعة بنودها والمعايير التربوية التي بنيت عليها وبصورة دورية

إلا أنه من الملاحظ على سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية والمتمثلة في وثيقة سياسة التعليم والتي تعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكةأنه لم يتم تعديلها منذ وضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاما.

فبالنظر إلى واقع نظام التعليم السعودي، نجد أنه يعاني من القصور عن تحقيق بعض أهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وهذا القصور بعضه كلي والبعض الآخر جزئي (المصوري، ١٤١٢هـ)، وهناك من يرى أنه قصور نوعي في بنية التعليم ومحتواه ووسائله وطرائقه. (السلوم، ١٤١٦ه)

وفي نظرة تقويمية لوثيقة سياسة التعليم في المملكة يجد (الحامد وآخرون١٤٢٣هـ) أن ثمة مطالب تنتظر الوفاء بها في المرحلة المقبلة من أبرزها: تحسين نوعية مخرجات التعليم ومواكبتها لمواصفات عصر المعلوماتية ومتطلباته، وربط نظام التعليم في المملكة بمطالب خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى القصور عن استيعاب النظام التعليمي لتقنيات التعليم الحديثة وتوظيفها لتحقيق أهدافه التعليمية، والحاجة إلى تحديث المناهج والأنشطة التعليمية على نحو مستمر لمواكبة التطورات والمستجدات المعاصرة.

ومـن جهـة أخـرى، يجـد (السـنبل وآخـرون، ١٤٢٥هـ) إن الإدارة التعليميـة في المملكة العربيـة السعودية تواجه عددا من الصعوبات التي تحد من فعاليتها من أبرزها: المركزيـة، وقلـة القيـادات التربويـة المؤهلـة، والقصـور في استخدام التقنية الإدارية، وضعف البحث والتطوير الإداري، مما يتطلب مضاعفة التعاون بين جميع القائمين على والعاملين في التعليم والمستفيدين من خدماته.

ولتلافي هـذا القصـور في نظـام التعليـم السـعودي، وللـدور الأساسـي للسياسـة التعليميـة في تجويـد التعليـم (بكـر، ٢٠٠٣)، ولما تحققـه تطبيقـات إدارة الجـودة الشاملة من نجاحات وجدوى اقتصادية ثابتة في تجارب تطوير الدول المتقدمة لأنظمتهـا التعليميـة، ومـن ذلـك تجربـة النظـام التعليمـي اليابـاني وتجـارب المؤسسات التربوية في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى احتلال فلسفة إدارة الجودة الشاملة ومبادئها لبؤرة الاهتمام في جهود إعادة تشكيل التعليم في الدول المتقدمـة، واعتبـار إدارة الجـودة الشـاملة أداة لإعـادة النظـر في عمليـات التعلـيم وطبيعة علاقاته وتفاعلاته ورسم غاياته واستراتيجياته. (الجضعي، ١٤٢٦ه)

وقـد قـام البـاحثون بـإجراء دراسـة اسـتطلاعية شملـت بعـض أعضـاء هيئـة التدريس بجامعتي الملك سعود وسلمان بن عبدالعزيز حول مدى إمكانية وثيقة سياسـات التعلـيم الحاليـة في تطـوير التعلـيم الجـامعي، وكانـت اسـتجاباتهم متمركزة حول أن الوثيقـة أصبحت قديمـة ولا يمكن أن تساير التقدم العلمـي والتكنولـوجي علـى الصعيد العلمـي، كمـا أنـه لتطـوير التعلـيم الجـامعي يلـزم الأخذ بعدد من الإجراءات التي تم تطبيقها في الجامعات العربية والعالمية، والتي أثبتت فعاليتها في الإسهام في تطوير الجامعات.

ومن هذا المنطلق تتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع وثيقة سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟
- ما التصور المقترح للنهوض بالتعليم العالي في المملكة بما يتلاءم مع القضايا الحديثة بمجال التعليم الجامعي؟

- **أهداف البحث** :

يهدف البحث إلى :

- الوقوف على واقع وثيقة سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية
- وضـع التصـور المقـترح للنهـوض بـالتعليم العـالي في المملكـة بمـا يـتلاءم مـع القضايا الحديثة بمجال التعليم الجامعي.

- **أهمية البحث** :

ترجع أهمية البحث إلى النواحي التالية :

- إبراز أهمية موضوع السياسة التعليمية كمحدد للتعليم في كل دولة.
- قلة الدراسات المتعلقة بالسياسة التعليمية للتعليم العالي في المكتبة العربية بشكل عام والسياسة التعليمية في المملكة بشكل خاص.

- الكشف عن بعض الحقائق الهامة عن السياسة التعليمية للتعليم العالي في المملكة لكل المهتمين في مجال التربية والباحثون ومتخذي القرار.
- عرض بعض المقترحات اللازمة لتطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة.
- إعادة بناء سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
- الوقوف على أفضل الطرق المتبعة في سياسات التعليم العالي العالميوالاستفادة منها بالمملكة العربية السعودية.
- المحاولة الجادة لتطوير سياسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية
- إيجاد الوسائل العلمية الموضوعية المقترحة للارتقاء بسياسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

- **مصطلحات البحث** :
- **السياسة التعليمية** :

يقصد بالسياسة التعليمية "Educational Policy" كما يعرّفها الميداني بأنها "المواد الدستورية العامة للتعليم، وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه الموادٍ مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها ملاحظة ذهنا لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها".(الميداني، ١٩٩٢)

وتعرّفها وثيقة سياسة التعليم السعودية بأنها "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليمٍ أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقا لأهداف الأمة" (وزارة المعارف،١٤٠٠ه)

ويقصد بالسياسة التعليمية في هذه البحث مجموعة المبادئ والاتجاهات والقواعد العامة التي تضعها الدولة لتوجيه التعليم بمراحله المختلفة وأنواعه وسائر ما يتصل به لتحقيق أغراض وتطلعات المجتمع في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة وبما يخدم أهداف الدولة العامة ومصلحتها الوطنية وبما يواكب التطورات العالمية.

- **وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية** :

هي وثيقة مكتوبة مكونة من مائتين وستة وثلاثين بنداً صادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠ه/ ١٩٧٠م تحدد الاتجاهات والمنطلقات والأهداف العامة والفرعية للتعليم وتعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة.

- **قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة** :

يقصد بها في البحث الحالية: "الإجراءات الواجب اتباعها لنهوض بالتعليم الجامعي، وفق أنظمة حديثة تم تنفيذها في مؤسسات تعليمية بالدول المتقدمةمع الأخذ في الاعتبار طبيعة المجتمع والتحديات التي يمكن أن تواجهه عند تنفيذ تلك الإجراءات".

- **أدبيات البحث** :

تم تناول أدبيات البحث من خلال ثلاثة محاور هي: واقع وثيقة سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وما هي القضايا التطويرية الواجب اتباعها لتطوير منظومة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

- **واقع وثيقة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية** :

إذا نظرنا إلى الحالة الحاضرة لجامعاتنا، فإننا نجدها تعانى من نواحي ضعف كثيرة تجعلها غير مهيأة بوضعها الحالي للتعامل مع التحديات العالمية ومن أهم جوانب الضعف: (اليونسكو، ١٩٩٨)

- عدم وجود فلسفة عامة واستراتيجية مستقبلية محددة.
- ازدياد المسافة اتساعا بين الجامعات وسياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- هبطت وظيفة الجامعة من التفكير والتنظير للمجتمع، إلى إمداد الصفوة الحاكمة بالموظفين من الاساتذة، والذين لم يعودوا قادة، بل خبراء يؤخذ برأيهم أحيانا، ولا يؤخذ به في أحيان أخرى.
- انخفاض مستوى العملية التعليمية في جامعاتنا، مما يستدعى ضرورة البحث عن سبل تحقيق جودتها.

وبالنظر إلى وثيقة سياسة التعليم نجد ما يلي: (الشهوان، ٢٠٠٣)

- أن هناك ضعفا واضحا في بعض النقاط الأساسية في وثيقة التعليم في المملكة العربية السعودية مثل التركيز على العقيدة الإسلاميةوالسياسات المتبعة في وضوح مفرداتها ومرونتها، مرونة الوثيقة لاستيعاب المستجدات في الساحة التعليمية، وكان هناك أيضا ضعف مناسبة الوثيقة التعليمية مع المتغيرات الزمنية، وعدم التركيز على التنمية البشرية بأبعادها العقلية والنفسية والاجتماعية.
- كما أن هناك تقصيرا كبيراً في الارتقاء بالتعليم العالي وتنوع التخصصات المختلفة وزيادة الكفاءات للنهوض بالأمة العربية والإسلامية، وتحقيق الهدف المعهود من تشجيع النشء، والعمل على الحصول على درجات علمية عالية وإكساب المهارات العقلية والفكرية لدى الأمة، لا سيما إن التعليم العالي بحاجة إلى مزيد من العناية والتوسع مع توفير المتطلبات اللازمة من الكفاءات البشرية لإكساب الخبرة ليتناسب مع التقدم العلمي والتكنولوجي، ولكن كان هناك ضعف في هذا الجانب من قبل وثيقة التعليمأما التركيز على البحث العلمي وحظه من وثيقة التعليم في المملكة فكان ذو حظ قليل جدا.
- كما أن مستوى تخطيط الوثيقة العامة للتعليم بالمملكة العربية السعودية يعطي التعليم العالي حظا ضئيلا وأقل بكثير مما يجب أن يكون عليه ليواكب تطورات العصر، ويزيد من تقدم البلاد في البحث العلمي مع الازدهار السريع والملحوظ في التكنولوجيا والبحث العلمي.
- ومن ناحية مواكبة المعاهد العلمية للنهضة التعليمية في البلاد وللنهوض بالأمة العربية والإسلامية، وتحقيق الهدف المعهود من تشجيع النشء والعمل على الحصول على درجات علمية عالية، وإكساب المهارات العقلية والفكرية والتركيز على تعليم اللغات، ومراعاة الحاجة الماسة لتعليم الفتاة السعوديةومدى تأثير ذلك على تربية الأجيال الصاعدة في الأمة، هناك تقصيرا كبيرا في هذا الجانب داخل الوثيقة.
- أما في اتجاه إعداد المعلم وتطوير احتياجاته، والعمل على زيادة الكفاءات الفنية في جميع التخصصات المختلفة، فهناك ضعف في هذا الجانب من قبل وثيقة التعليم، والتركيز على حفظ القرآن الكريم والاهتمام والتشجيع على ذلك من قبل وثيقة التعليم والاهتمام بمدارسه في المملكة فكان ذو حظ كبير جدا.

- ومن ناحية الاهتمام بتعليم الكبار ومحو الأمية، وأيضا العناية بالتعليم الخاص بالمعوقين، فدور الوثيقة التعليمية في المملكة بهذا الجانب معتدلة
- وبالنسبة للدور الذي تقوم به الوثيقة التعليمية في اتجاه تشجيع النابغين وإمدادهم بالرعاية والحث على التقدم في مجالاتهم المختلفة فإن هناك تقصيرا واضحا من قبل الوثيقة في هذا الجانب.

كما أن عامل الزمن كان له تأثيره القوي وأن الظروف التعليمية الحالية والرؤية المستقبلية للمملكة لما تمر فيه من تغير محلي ودولي يفرض أن تكون للمملكة العربية السعودية وثيقه تعليميه شاملة وبأفق وطرح تربوي معاصر تحتوي فيه تغيرات وقتنا الحاضر والأهم ان تطرح رؤية مستقبليه عالية للتعليم ليقف شامخا أمام تحديات ومنعطفات المستقبل.

- **التصور المقترح للنهوض بالتعليم العالي في المملكة بما يتلاءم مع القضايا الحديثة بمجال التعليم الجامعي** :

إن هناك أمورًا أساسية لابد من مراعاتها لإحداث تطور سياسة للتعليم العالي بما يتفق مع أهداف المستقبل، من أهمها:

- **التخطيط الشامل للتعليم العالي** :

ويتحقق ذلك من خلال :

- العناية بالمعاهد العليا في مجالات التعليم الفني والتقني والتدريب، وذلك لإقامة مجتمع منتج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التأكيد على التوسع الكيفي في الجامعات بدلا من التوسع الكمي، ذلك لأن تركيز الإنفاق على الكيف يدر عائداً أكبر من الإنفاق على الكم.
- توزيع مؤسسات التعليم العالي على المناطق المحلية دون تركيزها في المدن الكبرى.
- إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعات ووسائل الإعلام ومواقع العمل ومراكز الإنتاج.

- **تنويع أنماط الجامعات** :

حيث ينبغي العدول عن النمط التقليدي الموجه للجامعات، فهو يهدد التعليم الجامعي بالجمود، ولذلك لابد من أن تنظر الجامعة من خلال علاقتها بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال مراعاة تحقيق الآتي:

- إقامة جامعات نوعية تتميز في مجالات معينة من التخصص لخدمة نشاطات استراتيجية في مجالات التنمية الشاملة، مثل إيجاد جامعة تتميز بالتنمية الزراعية، وأخرى بالتنمية الصناعية.
- العمل على إنشاء كليات متخصصة داخل الجامعة تتولى تمويلها مؤسسات الإنتاج المرتبطة بمجالات عملها، لتوفير التمويل الجيد وإمكان إعداد الطلاب عملياً.

- **تطوير أنظمة الدراسة بحيث تحقق أهداف سياسات التعليم العالي من خلال** :

- تطوير مناهج التعليم العالي ليتفق مع حاجات المجتمع في ضوء المتغيرات.
- تنظيم الدراسة على نحو يغرس في الطالب القدرة على الاعتماد على النفس واختيار ما يتوافق مع ميوله وقدراته.

ومـع تطـوُّر تكنولوجيـا الاتصـالاتٍ، أصـبح لـدينا مجموعـة مـن الأدوات لاستخدامها في التعليم مع الاعتماد الكلي على تحريك الطلبة والأساتذة حول العـالم، فبإمكاننـا الاسـتفادة مـن وسـائل الاتصـال التكنولوجيـة الحديثـة لزيـادة التعـاون بـين الـدول، وأصبح بالإمكـان اشـتراك طلبـة في كـثير مـن دول العـالم للدراسـة معـا في صف واحد دون مغـادرة منـازلهم. وقد أصبحت هنـاك مؤسسـات عالميّـة للاسـتثمار تطمـح في بيـع المعلومـات، وبهـذا يـتمّ التثقيـف عالميـا بهـدف تشكيل العالم. (العريني، ٢٠٠٧)

وتحـدد السياسـة التعليميـة إطـار التعلـيم وفلسـفته وأهدافـه ومراحلـه وأنـواعهفلا يمكـن لأي أمـة أن تـنهض فكريـا وحضـاريا مـا لم يكـن لـديها سياسـة تعليميـة واضـحة وواقعيـة ومرنـة مسـتمدة مـن فلسـفة المجتمـع ومنسـجمة مـع مبادئه وقيمه وقائمة على أسس علمية.

فالسياسة التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد في وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع، وفي تحديد آلية لقياس الأداء في النظام التعليمي، وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير علـى ضـوئها العمليـة التربويـة، وفي توجيـه واتخـاذ القـرارات الصـائبة لتحقيـق الأهداف الموضوعة، وفي تحديد المسؤوليات الإدارية عن تنفيذ تلك السياسات وفي حل كثير من المشاكل التربوية، وفي تغيير الأوضاع التربوية القائمة وغير المرغوب فيها. وفي المقابل إذ لم يكن هناك سياسة تعليمية ناجحة يؤدي ذلك إلى ضـياع أمـوال وجهـود بشـرية كـبيرة تبـذل في بنـاء مؤسسـات تعليميـة تتطلـب تكاليف باهظة دون أن تحقق الهدف المرجو منها. (الغامدي، ٢٠٠٢)

ولمواجهة تحديات الحاضر، وللتغلب على حالات الضعف في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، فان الباحثون يعرض لأهم الإجراءات الحديثة التي اتبعتهـا بعـض الـدول المتقدمـة لتطـوير نظـم التعلـيم الجـامعي بهـا؛ وأهـم هـذه الاجراءات:

- إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- الأخذ بصيغ التعليم المفتوح والتعليم من بعد
- مدخل الجودة الشاملة:Total Quality Approach

- **إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية** :

قامـت منظمـة اليونسـكو خـلال الفـترة مـن عـام ١٩٩٠ إلى عـام ١٩٩٥ بحملـة واسـعة لدارسـة وتحليـل التحـديات الـتي تواجـه التعلـيم العـالي في علاقتـه بعـالم العمـل، وخلصـت اليونسـكو مـن دراسـتها لهـذه التحـديات إلى ضـرورة وأهميـة عقـد تحـالفـات وقيـام شـراكات بـين مؤسسـات التعلـيم العـالي والمؤسسـات المجتمعيـة الأخرى.(اليونسكو، ١٩٩٩)

كمـا أصـدرت اليونسـكو عـام ١٩٩٥ وثيقـة تعـد خلاصـة لنتـائج وتوصـيات ٢٧ مؤتمرا عاما، أكدت فيها على دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي وتطبيق خطط واستراتيجيات التنمية من خلال ما يقوم به في مجالات التعليم والتدريب والبحث والخدمات.(اليونسكو، ١٩٩٩)

وأصدرت اليونسكو من أجل ذلك وثيقة إعلان باريس عام ١٩٩٨، عنوانه "الرؤية والعمل" ونص في مادته السادسة على ضرورة التلاؤم بين التعليم العالي وعالم العمل، من خلال مزيد من توثيق الروابط بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل المختلفة.(اليونسكو، ١٩٩٨)

- **الدراسات المرتبطة بالإجراء الأول** :

- **دارسة** Michio Nagai **١٩٩٥**: "**الجامعة في القرن الحادي والعشرين**" :

عرضت هذه الدراسة لبعض ملامح التحول في الجامعات اليابانية لتلائم متغيرات القرن الحادي والعشرين، ودور الجامعات في التنمية المستقلة للمجتمع الياباني، وأهم السمات التي جعلت التعليم العالي في اليابان نموذجا يحتذى عالميا، وتصف الدراسة ما حدث من تطويرات هيكلية في الجامعات اليابانية بفعل تحالفاتها مع كثير من الشركات الكبرى، كما ترى أن أهم ما يميز الجامعات اليابانية أنها توازن في أدوارها بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي في تنمية المجتمع.

- **دراسة** : .Carlos , T **١٩٩٦**: "**رؤية جديدة للتعليم العالي**" :

تناولت هذه الدراسة بالمناقشة تصور اليونسكو المستقبلي للجامعة، واطلقت عليه مصطلح (ProactiveUniversity) ، وتتحدد ملامح هذه الجامعة في أنها تسعى للارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في مجتمعها، وكما تسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه انشطة هذه المؤسساتولديها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن ان تواجه كافة مؤسسات المجتمع ، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها.

- **دارسة** : Sallehudden Iprahim **١٩٩٧**: "**دور الجامعة فى ترقية وتطوير التكنولوجيا – دراسة حالة لجامعة ماليزيا التكنولوجية**" :

وتعرض هذه الدراسة لكيفية تطوير جامعة ماليزيا التكنولوجية، حتى يمكنها ان تساعد فى تحقيق غايات خطة التنمية "ماليزيا ٢٠٢٠"، والتي تستهدف الوصول بماليزيا إلى مستوى الدول المتقدمة في مجال إنتاج التكنولوجيا. واستلزم تطوير جامعة ماليزيا التكنولوجية، ربطها بشبكة من العلاقات مع مجموعة من الشركات والمعاهد والمراكز التكنولوجية، مع تعديل أقسامها وتطوير تخصصاتها الأكاديمية.

- **دراسة** : Garnitzkg, A. & Maassen, P **٢٠٠٠**: "**الاقتصاد والتعليم العالي والتكامل الأوربي – مقدمة**" :

وتناقش هذه الدراسة التحولات في النظم القومية الأوربية للتعليم العالي وما صدر حولها من أوراق حكومية رسمية توجه خطط التعليم في القرن الحادي والعشرين.

وتخلص الدراسة من استعراضها لكافة هذه الوثائق إلى أن وجهات النظر الحكومية فى أوربا تميل إلى ربط التعليم العالي مع الجانب الاقتصادي، وتؤكد على ضرورة إعادة هيكلة التعليم العالي حتى يتناسب وسوق العمل، وبما يؤدي للقيام بدوره كمقاول تنافسي بكفاءة وفاعلية . وتابع الباحثان مناقشة هذه

القضية فى دراسة أخرى موضوعها "السياسات القومية المتعلقة بالدور الاقتصادي للتعليم العالي".

- **دراسة** : Seppo, H. & Pertti, M ٢٠٠٠ :

تناولت هذه الدراسة بالبحث دور التعليم العالي في تحويل المجتمع الفنلندي إلى مجتمع معرفي، وما استلزم ذلك من إجراء مزيد من التكامل بين الخطة الحكومية للتنمية الاقتصادية وخطة التعليم العالي، وناقشت هذه الدراسة أبعاد هذا التكامل، وحللت جهود الجامعات فى التحالف مع بعض الشركات من أجل تصميم برنامج حكومي قومي، يهدف لدفع فنلندا لمكانة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

- **ومن أهم الإصلاحات التي يمكن استقراءها من هذه الأدبيات والتجارب للاستفادة منها في تطوير تعليمنا الجامعي نذكر ما يلى** : -

- **التحول النوعي في أدوار الجامعة** :

حيث أدى التوجه نحو إقامة الشراكات والتحالفات إلى وضع الجامعة في قلب الأحداث الاجتماعية، وبهذا تحول الدور الثالث للجامعة، وهو دورها في خدمة المجتمع، ليصبح بمثابة فلسفة اجتماعية عامة، توجه الجامعة في ممارستها لدوريها الأخرين وهما: "التعليم والبحث".

كما نتج عن علاقات التحالف والشراكة ثورة عميقة في الجامعة نفسها وكان أهم نتائج هذه الثورة أن تقاربت ثقافة الحرم الجامعي وثقافة المجتمع الخارجي، مما وفر للجامعة السياق الاجتماعي الذى ساعدها على نشرها للعلم كمنهج وحقائق ومعرفة وتطبيقات، كما أفرز ذلك وعيا اجتماعيا بأهمية العلم ودوره في الحياة، وقد كان لتوافر هذا الوعى أثره الإيجابي على الجامعة والمجتمع، و يتمثل ذلك فيما يلي:

- توافر وعى الجمهور العام بأهمية العلم هو الذى شجع على مزيد من الطلب الاجتماعي للمعرفة، وحفز الكثير من المؤسسات المنتجة للمعرفة ومنها الجامعات على مزيد من الإبداع والابتكار.
- توافر الوعى بدور العلم في الحياة لدى الباحثونين، حيث أصبح هذا الوعى هو الذى يوجههم في ممارستهم العلمية ويؤكد على ما يرتبط بأدوارهم من التزامات ومصالح اجتماعية.(Tunnermann, 1996)
- توسيع حدود التخصصات العلمية: حيث فرضت حقائق السوق، ومستلزمات القيام بعملية التعليم في ظل هذه الحقائق، عدة تغيرات في هيكلية وبنى التخصصات العلمية، حيث اتجهت العديد من الجامعات الغربية إلى إعادة التخطيط والتركيب للتخصصات العلمية، وظهرت محاولات للدمج بين بعضها لتظهر بنى معرفية جديدة لهذه التخصصات.
- إن توجه الجامعات لإقامة شراكات وتحالفات مع مؤسسات المجتمع، قد دفعت القيادات والمجالس الجامعية إلى إعادة النظر في أهداف التعليم الجامعي، حيث ظهر التأكيد على ضرورة التحول من العمل على تخريج مهنيين إلى تخريج مواطنين منتجين واستلزم هذا ضرورة العمل على:
  - ✓ تنمية إحساس الطلاب بالانتماء والمسئولية والالتزام ناحية مجتمعهم المحلى ومشاركتهم في حل مشكلاته.

- ✓ إعادة النظر في هيكلية مقررات الدراسة، بحيث يمكن ربطها بالأنشطة الاقتصادية في المجتمع، مع تمكين الطالب من قضاء بعض الوقت في العمل بهذه الأنشطة، مما يعطى له خبرة التعرف على مشكلاته، ويدربه على توظيف ما حصله من معرفة في تنمية مجتمعه.
- ✓ التَّأكد على دور الأنشطة الطلابية الحرة في تهيئة الطالب للمشاركة فلقد اثبتت تجارب جامعات الدول المتقدمة أن مشاركة الطالب في انشطة الشراكات والتحالفات، وكذلك في الأنشطة التطوعية تجعلهم اكثر ملائمة للعمل في هذه المجتمعات بعد تخرجهم.(Tomas, 1999)

• التَّغير النوعي في أدوار أعضاء هيئة التدريس :

فعلاقات التحالف والشراكة التي اقامتها الجامعاتٍ لم تؤد فقط إلى تمدد وتعدد أدوار أعضاء هيئة التدريس، بل غيرت كثيرا من أساليب أداء هذه الأدوارحيث فرضت التحولات في طبيعة العمل على عضو هيئة التدريس ضرورة التخلي عنِ أساليب التدريس التقليدية، فالتقنيات التكنولوجية أصبحت تقدم الآن كثيرا من المعلومات التي كان يجهد المحاضر نفسه في تقديمها من خلال المحاضرات والمذكرات.

كما فرضت أساليب الشراكة والتحالف تغييراً في أسلوب أداء عضو هيئة التدريس لدوره في البحث العلمي حيث وجد أن عليه التخلي عن بحث القضايا والظواهر محددة المتغيرات، والتي يصلح معها منهجية ضبط المتغيرات واستخدام الأساليب الاحصائية. (Schon, 1995)

لقد أدت كثرة تحالفات وشراكات بعض الجامعات مع مؤسسات المجتمع إلى تحولها مما كان يطلق عليه جامعة متعددة الوظائف إلى جامعة متعددة الانظمة، فالعديد من الجامعات تشهد الآن حالات انشطار إلى كيانات عدة، وتوزعت هذه الكيانات، فمنها ما هو أشبه بمراكز بحوث داخل مؤسسات إنتاجية، ومنها ما هو أشبه بمراكز تدريب وتعليم مفتوح.

لا يمكن إغفال أن نمط التنمية المتبع في الدول المتقدمة قد ساعد كثيراً على خلق وتنمية روابط الجامعات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وما كان لهذه العلاقات والارتباطات أن تستمر وتقوى وتتحول إلى تحالفات، إلا بما وفره لها نمط التنمية في هذه الدول من مقومات. فنمط التنمية في الدول المتقدمة وفر للجامعات السياق الثقافي الملائم، والذى ساعد في بلورة قيم الاعتماد على الذات، واستخدام العقل، وطلب المعرفة واستخدامها.

كما سمح نمط التنمية في الدول الغربية باستدعاء الجامعات للمشاركة وحفزها على ذلك ولعقود عدة، وهذا في النهاية ساعد هذه الجامعات على اكتساب خبرئة المشاركة، وانعكس على ثقافة حرمها الجامعي.

وعكس هذا ما حدث لجامعاتنا في علاقاتها بمجتمعها، حيث ظلت علاقتها بالمجتمع علاقة شكلية، على الرغم من كثرة النداءات عن ضرورة ربط جامعاتنا بمجتمعاتها وحاجتنا الفعلية والماسة لذلك.

فنمط التنمية المتبع لم يسمح للجامعات بالشراكة في كثير من المشروعات القومية المهمة، والتي كان يمكن للجامعات من خلال هذه الشراكة أن تطور من تخصصاتها، وتغير من ثقافة حرمها.

ومن أهم العوامل التي حالت دون ذلك هو أن نمط التنمية المتبع ولسنوات طويلة ظل يعمل وفق استراتيجية الإحلال محل الواردات، وهذه الاستراتيجية لم تخلق عامل المنافسة ومن ثم لم تتح فرص الإبداع في الإنتاج بما يدفع الشركات والمؤسسات لطلب المعرفة لتطوير الإنتاج.

- **الأخذ بصيغ التعليم المفتوح والتعليم من بعد** :

هناك العديد من العوامل التي فرضت ضرورة البحث عن صيغ غير تقليدية للتعليم الجامعي، ومن أهم هذه العوامل:

- التحول إلى عصر اقتصاديات المعرفة: لقد باتت المعرفة هي المسيطرة الآن على حركة حياة الفرد والمجتمع و سوف يفرض عصر اقتصاد المعرفة علينا البحث عن بنى أخرى من التعليم الجامعي، نظرا لأن ما هو قائم الآن ظهر في عصر الصناعة، وتشكل في فلسفته وتخصصاته وفق نمط الانتاج المادي.
- تبلور العديد من التيارات الفكرية التربوية والتي تؤكد على أهمية التعلم مدى الحياة والذى يعد المدخل المناسب للقرن الحادي والعشرين. فكثرة متغيرات العصر تتطلب من الفرد ضرورة المواءمة المستمرة، وهذه بدورها تؤكد على حاجة الفرد للعودة للتعليم والتعلم من أجل هذه المواءمة، ومن أجل إمكانية تعامله مع الأوضاع التي تستجد في حياته الشخصية والعملية.(Melbourne Conference, 1998)
- مواجهة التزايد على الالتحاق بالتعليم الجامعي، ويقتضى هذا منا تفكيرا في أساليب مبتكرة لنشر التعليم الجامعي لكل المناطق ولكل الشرائح، وتيسير سبل الحصول عليه، وفى هذا تأكيد على قيم المساواة والعدالة الاجتماعية تلك القيم التي عكستها توصيات العديد من المؤتمرات الدولية. ويفرض علينا الأخذ بهذه القيم العمل على إعادة النظر في استراتيجيات توزيع التعليم الجامعي، ليتحول من تعليم النخبة إلى تعليم الجماهير.

- **مفهوم التعليم المفتوح والتعليم من بعد** :

لقد كانت بداية التعليم المفتوح في نظام الانتساب، والذى بدأته جامعة لندن عام ١٨٥٨ م.(ماكنزي وآخرون، ب.ت). ونظام الانتساب يحرر الطالب من الالتزام بالحضور لحرم الجامعة، ولكن يلزم الطالب بالشروط الأخرى للنظام التقليدي، مثل شروط القبول، ومحتوى المقررات ونظام التقويم. وبمرور الوقت زادت عمليات تحرير الطلاب من الالتزام ببعض شروط الالتحاق بالتعليم الجامعي.

ولا يفرق البعض بين التعليم المفتوح والتعليم من بعد، حيث يرون أن التعليم من بعد "هو شكل من اشكال التعليم المفتوح يكون فيه المعلم والمتعلم في مكان منفصل".(ماكنزي وآخرون، ب.ت)

ولكن باستقراء كثير من البرامج المطبقة في بعض الجامعات يمكن القول بأنه ليس كل تعليم من بعد هو تعليم مفتوح، فهناك بعض برامج التعليم من بعد، ولكن يحدد شروط للالتحاق بها، كما أن بعض برامج التعليم المفتوح تتم من خلال التفاعل وجها لوجه.

كما أن فلسفة التعليم المفتوح تقوم على أساس توسيع فرص الالتحاق أمام أكبر عدد من الأفراد، وفى سبيل ذلك يعمل هذا النّمط من التعليم على تمكين الدارسين من التعلم وفق احتياجاتهم، ويحررهم من حدة الالتزامات الخاصة بالالتحاق والاستمرار في الدراسة. ويأتي انفتاح التعليم على مستويات عدة، فهناك برامج الدراسة الحرة، والتي تحرر الدارس من الالتزام بأية شروط وعلى الطرف المقابل فهناك بعض البرامج التي تسمح بقدر ضئيل من التحرر من بعض الشروط.

• **الدراسات المرتبطة بالإجراء الثاني** :

• **دراسة** : **سليمان عبد ربه محمد وعزة احمد محمد الحسيني** (**٢٠٠٢**) :
"الجامعة الافتراضية – تصور مقترح للتعليم الجامعي عن بعد في الوطن العربي على ضوء بعض التجارب الأجنبية"

ناقشت هذه الدراسة التعليم من بعد وأهدافه، وواقعه في الوطن العربي كما قدمت لبعض نماذج الجامعة الافتراضية في إسكتلندا وكندا وأفريقيا، وأوجه التشابه بين هذه النماذج، ثم حاولت الدراسة طرح تصور لجامعة افتراضية لدعم التعليم الجامعي من بعد في الوطن العربي، وجدير بالذكر أن هذه الدراسة عرضت للعديد من الدراسات السابقة عن الجامعة الافتراضية ونماذجها وكيفية تفعيلها، وأهم المشكلات التي تواجه الأخذ بها.

• **دراسة** : **المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا** : **صيغ ونماذج جديدة للتعليم الجامعي** (**٢٠٠١**) :

ناقشت هذه الدراسة سمات وخصائص ومشكلات نظام التعليم الجامعي التقليدي، وخلصت الدراسة إلى أن هذا النّمط من التعليم بما له من سمات وما يعانيه من مشكلات لا يساعد على مواجهة زيادة الاقبال علي الالتحاق بالتعليم الجامعي، وبات الأمر يتطلب ضرورة البحث عن صيغ جديدة من التعليم الجامعي، وهذه ما حاولت الدراسة عرضه من خلال تناولها للتعليم المفتوح والتعليم من بعد والجامعة الشاملة والجامعة الافتراضية.

• **دراسة** : **دراسة مصطفى عبد السميع محمد وإبراهيم محمد إبراهيم** (**١٩٩٩**): " **التعليم المفتوح** (**إطلالة واقعية – وآفاق مستقبلية**) :

وتناولت هذه الدراسة نشأة فكرة التعليم المفتوح فى مصر، وخلصت إلى أنه لم تجر دراسات كافية للتهيئة لتبنى فكرة التعليم المفتوح فى مصر،مما كان سببا لظهور بعض المشكلات في ما تم من تجارب للأخذ بالتعليم المفتوح. كما حاولت الدراسة تقييم واقع التعليم المفتوح فى جامعة القاهرة، وخلصت إلى أنه بوضعه الحالي لا يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي، وطرحت الدراسة تصورا مستقبليا لتطوير التعليم المفتوح في مصر.

• **دراسة** : .Hall,M (**١٩٩٨**) "**الجامعة الافتراضية** : **تعليم للجميع أم اسلوب للعزل** ؟ ":

تناولت الدراسة مشروع البنك الدولي لتأسيس جامعة أفريقيا الإفتراضية (AVU)، كما عرضت لجامعة الشيخ أنتاديوب في داكار، مع بيان كيف يمكن

لهذا النوع من التعليم أن يفي باحتياجات بعض مناطق أفريقيا الفقيرة، حيث يصعب المواءمة في هذه المناطق بين العجز في التمويل وزيادة معدلات الإقبال على التعليم الجامعي وحاجة المجتمعات للتنمية.

- **ونستخلص من استقراء الدراسات والبحوث التي تناولت نمط التعليم المفتوح بما يلي** :

- إن فكرة التعليم الجامعي المفتوح والتعليم من بعد نبتت لتحقيق حاجات اجتماعية معينة، ومن ثم فتنظيم هذا النّمط من التعليم في المملكة العربية السعودية ينبغي أن يرتبط بالحاجات الحقيقية للمجتمع السعودي.
- يحتاج ضبط جودة التعليم المفتوح والتعليم من بعد إلى مجموعة من المعايير التي تختلف عن تلك التي يمكن تطبيقها على التعليم الجامعي التقليدي
- يحتاج إعداد المقررات في التعليم المفتوح والتعليم من بعد إلى تخطيط جيد وينبغي أن يشترك في ذلك إلى جانب المتخصص الاكاديمي خبراء في الاعلام وأخصائيين في الوسائل التعليمية.
- ينبغي تدريب أعضاء هيئة التدريس على تقنيات ومهارات التدريس من بعد
- ينبغي أن يتوافر في الدارس في برامج التعليم من بعد مهارات التعلم الذاتي وهذا ربما يحتاج منا لإعادة النظر في نظام التعليم العام لإكساب هذه المهارات.

إلا أن ما ينبغي أن نؤكد عليه أنه ما يزال هذا النّمط من التعليم يواجه بتحديات صعبة، لعل أكثرها صعوبة ما يتعلق بنظام الاعتماد، فإذا كانت سمات التعليم الجامعي التقليدي بصيغته المغلقة وبأهدافه المحدودة ساعدت المسئولين عنه إلى حد ما في الوصول إلى تحديد مجموعة من المعايير لاعتماد مخرجاته. فمثل هذه المعايير لا يمكن تطبيقها في نظام التعليم الافتراضي أو مؤسسات التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد.

ولقد انقسمت آراء التربويين فمنهم من يرى بأن نظم الاعتماد المتبعة حالياً في النظام التعليمي التقليدي، مع عمل بعض التعديلات، يمكن أن يناسب هذه الصيغ المستحدثة، فالمعايير الحالية على قدر من المرونة تسمح بذلك، بينما هناك رأى أخر يؤكد على أن شدة التباين في الفلسفة والأهداف بين نمط التعليم التقليدي والأنماط المستحدثة من تعليم مفتوح وتعليم من بعد تجعلنا نؤكد عدم ملائمة معايير الاعتماد الحالية.(Jeffries, 1990)

- **مدخل الجودة الشاملة** :Total Quality Approach

أصبحت الحاجة ماسة للأخذ بمدخل الجودة الشاملة في تطوير تعلمنا الجامعي وما نلمسه الآن من تزايد اعداد الخريجين في بعض التخصصات ولايقابلها فرص عمل حقيقية، وكذلك ما نراه من فجوه في المعرفة والمهارة التي لدى الخريج وما يتطلبه سوق العمل بالفعل، وهذا ما أكدت عليه العديد من التقارير القومية وآخرها تقرير الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي وكذلك بعض الأبحاث والدراسات. (Shannaon, 2001)

ولقد سعت كثير من الدول للأخذ بمدخل الجودة الشاملة لضبط الأداء في التعليم الجامعي.

والأخذ بمدخل الجودة الشاملة فضلا عن أنه يفيدنا في ضبط جودة تعليمنا الجامعي الحكومي، فأنه يفيدنا أيضا في ضبط أداء التعليم الجامعي الخاص والذى تزايد حجمه، وتزايد الإقبال عليه في الفترة الأخيرة.

ويمكن القول بأن منبع المشكلات المتعلقة بتطبيق نظام الجودة الشاملة يعود إلى حد كبير إلى الاختلاف الثقافي بين ثقافة الحرم الجامعي، والثقافة التي يفرضها استخدام الجودة الشاملة، وفيما يلي ملخص لأهم أفكاره حول التباين بين ثقافة الحرم الجامعي والقيم التي يفرضها الأخذ بإدارة الجودة الشاملة (نوفل، ١٩٩٩)

الثقافة الاكاديمية	قيم إدارة الجودة الشاملة
المهمة: التدريس.	المهمة التعلم.
المهمة: فرز المواهب.	المهمة: تنمية المواهب.
الدرجة من خلال الساعات المعتمدة.	الدرجة من خلال الأداء.
الرضا عن الذات.	السعي التحسن المستمر.
القيادة في العمل تكون للمنجز المبدع.	الاعتماد على حكمة الفريق.
استقلالية أعضاء هيئة التدريس.	المسئولية الجماعية.
الجودة مبهمة.	الجودة محددة المعايير ويمكن، إدارتها.
الارتياب في الإحصاء.	الإدارة من خلال الحقائق.
الإدارة: تسعى لتصيد الأخطاء.	الإدارة: تسعى للقيادة.
يتم التحسين بشكل جزئ.	التطوير وبشكل متسق للنظام ككل.
الإحساس بالتفرد.	العمل كجماعة.
هرمية العلاقة بين العاملين	ارتباطات شبكية.

- **الدراسات المرتبطة بالإجراء الثالث** :
- **دراسة** : **نجدة إبراهيم على سليمان** (**١٩٩٩**) :

"رؤية مستقبلية في تكامل الجودة والالتحاق وتحقيق جودة التعليم في التعليم العالي في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة.

حاولت هذه الدراسة وضع رؤية مستقبلية لدمج الجودة والالتحاق في مؤسسات التعليم العالي، وتحقيق جودة التعليم، في ضوء تجربة التقويم الذاتي للطالب كما هي معمول بها في انجلترا وأمريكا. وحددت من أجل ذلك أربعة أنواع من المعايير لدمج الجودة والالتحاق وهى: معايير المدخلات ومعايير المخرجات ومعايير القيمة المضافة والمعايير الموجه نحو العمليات التعليمية والإدارية.

- **دراسة** : Baldwin, L.M (**٢٠٠٢**) :

"إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي – كشف للتصورات بعض المعنيين بالتعليم العالي من داخل مؤسساته وخارجه".

تؤكد هذه الدراسة على أن كثيرا من الكليات والجامعات سعت منذ تسعينات القرن الماضي للأخذ بمدخل الجودة الشاملة لتطوير أوضاعها، ولكن تشير نتائج تطبيق هذا المدخل إلى أن بعض أوجه النجاح وأوجه الفشل في الأخذ

به. ولذا سعت هذه الدراسة لاختبار فرضية أن حالات الفشل تعود لتباين تصورات المعنيين بالتعليم العالي من خارج مؤسساته عن تصورات المعنيين بالتعليم العالي من داخل هذه المؤسسات. ولاختبار هذه الفرضية صممت الدراسة استبانة، وطبقتها على عينتين، الأولى من أبناء المجتمع المحلى ومسئولي شركات ومدارس تعليم عام، والثانية على إداريين وأكاديميين وطلاب من بعض مؤسسات التعليم العالي. وخلصت الدراسة إلى صحة الفرضية، مما يؤكد على جانب من الخلل في تطبيق TQM في التعليم العالي.

- **دراسة** Hurst, C. : (**٢٠٠٢**) :

"إدارة الجودة الشاملة": كيف تظهر مفاهيمها وعملياتها في قاعات الدراسة"

سعت هذه الدراسة لتعرف كيف يطبق أعضاء هيئة التدريس مفاهيم الجودة الشاملة في قاعات الدراسة؟ وما العمليات التي يشملها التطبيق لـ TQM؟ واستخدمت الدراسة مدخل البحث الكيفي. وجمعت مادتها من مقابلات شخصية وتحليل سجلات القاعات الدراسية والمشاهدات لمواقف تعليمية في ثلاث كليات من جامعة North Western University وتشير نتائج الدراسة إلى رغبة أعضاء هيئة التدريس في تحسين أدائهم من خلال استخدام أسلوب TQM في بعض الفاعليات داخل الصف، وخاصة في مواقف استخدام اسلوب فريق العمل في التدريبات العملية، ومشاريع المجموعات، والتغذية الراجعة. كما تشير نتائج الدراسة إلى نقص التنسيق والمشاركة والدعم لأعضاء هيئة التدريس لأخذهم بهذه المفاهيم ، ولذا توصى الدراسة بإجراء مزيد من البحث عن مدى إدراك مفاهيم TQM لدى الاكاديميين والإداريين للوقوف على مدى التباين بينهما.

- **ويمكن الاستفادة من خلال الدراسات السابقة المرتبطة بمدخل الجودة الشاملة في التعليم الجامعي السعودي من خلال** :

- تشكيل لجنة من مختلف القطاعات والهيئات الإنتاجية والخدمية ومن الوزارات المختلفة بالمشاركة مع وزارة التعليم العالي لوضع معايير لجودة الأداء، ولتحديد المخرجات المطلوبة من الجامعات، على أن تتم مراجعة هذه المعايير بشكل دوري كل فترة من الزمن.
- تشكيل هيئة قومية محايدة تكون مهمتها اعتماد الدراجات العلمية، وكذلك تحديد وتقييم جودة الخدمات التي تقدمها جامعاتنا، الحكومية والخاصة ويمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة لتشكيل مثل هذه الهيئة وتحديد أهدافها وآليات عملها.
- إعادة هيكلة الأقسام والكليات بما يتمشى ومتطلبات تطبيق أسلوب الجودة الشاملة.
- نشر ثقافة الجودة الشاملة بين هيئة التدريس والإداريين بالجامعات، مع الحرص على التدريب المستمر لمختلف العاملين بالجامعات على تقنيات تطبيق معايير الجودة الشاملة في مختلف الأنشطة الأكاديمية والإدارية.
- تدريس مقرر أو أكثر عن الجودة الشاملة بالكليات الجامعية، على أن يربط هذا المقرر مفاهيم وأساليب تطبيق الجودة وتخصص القسم الذى يدرس فيه الطالب، وكذلك مع نوعية العمل المتوقع أن يعمل فيه الخريج.
- إنشاء آلية لقياس وضبط الأداء الداخلي لكل قسم وكلية ووحدة ذات طابع خاص والهيئات والمكاتب الإدارية المختلفة في جامعاتنا.

- **منهجية البحث وإجراءاته** :
- **منهج البحث** :

المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الواقع، أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كيفيا أو كميا. (عبيدات، وآخرون، ٢٠٠٣)

كما أن المنهج الوصفي لا يقف عند حد الوصف وجمع المعلومات من أجل استقصاء جوانب الظاهرة، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات تساهم في تحديد الوسائل الملائمة لتطوير الواقع وتحسينه؛ وبالتالي فهو يساعد على وصف السياسة التعليمية للتعليم العالي للمملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم ويحللها ويدرس مدى توافقها مع القضايا الحديثة في التعليم.

- **مجتمع البحث والعينة** :

يتكون مجتمع البحث من:عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعتي الملك سعود وسلمان بن عبدالعزيز وعددهم (١٥٢)، حيث شكل أعضاء هيئة التدريس من جامعة الملك سعود (٧٠) وعدد أعضاء هيئة التدريس من جامعة سلمان بن عبدالعزيز (٨٢).

وقد قام الباحثون بتوزيع أداة البحث وهي الاستبيان على جميع مجتمع البحث حيث العينة هي المجتمع نفسه، وقد تم الحصول على استجابات أفراد العينة على النحو التالي:

توزيع عينة البحث حسب الاستجابات

العينة	عدد أفرادها	عدد الاستجابات	النسبة
أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود	٧٠	٧٠	١٠٠%
أعضاء هيئة التدريس بجامعة سلمان بن عبدالعزيز	٨٢	٨٢	١٠٠%

ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة العائد حيث تولى الباحثون بأنفسهم توزيع الاستبيان وأوضحوا لعينة البحث الأهمية التربوية له.

- **خصائص ووصف عينة البحث** :
- **عدد سنوات العمل في مجال التعليم** :

رأى الباحثون أهمية أخذ هذا العامل في الاعتبار، حيث يتضح أنه من ١٠ سنوات فأكثر شكلت نسبة ٤٦,٠٣٪ من إجمالي عينة البحث.

توزيع لعينة البحث وفق عدد سنوات العمل في مجال التعليم

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
١	أقل من ٥ سنوات	٣٢	٢١.٠٥
٢	من ٥- ١٠سنوات	٥٠	٣٢.٨٩
٣	من ١٠سنوات فأكثر	٧٠	٤٦.٠٣

- **أداة البحث** :

من خلال اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، واستشارة الباحثين لعدد من المختصين في مجال البحث، قام الباحثون بتصميم استبيان موجة لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي الملك سعود وسلمان بن عبدالعزيز، وذلك لمعرفة مدى توافق سياسة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية مع قضايا التعليم الجامعي الحديثة.

ومن خلال الاستبيان تم جمع بيانات البحث اللازمة للإجابة عن أسئلة البحث وتحقيق أهدافها واشتملت على ما يلي:

- متغيرات أولية: شملت البيانات الأولية وهي: طبيعة العمل، عدد سنوات العمل في التعليم، الدرجة العلمية.
- متغيرات البحث الأساسية: شملت البيانات الأساسية والتي توزعت على ثلاثة إجراءات على النحو التالي:
  - ✓ أولاً: الإجراء الأول: إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
  - ✓ ثانياً: الإجراء الثاني: الأخذ بصيغ التعليم المفتوح والتعليم من بعد
  - ✓ ثالثا: الإجراء الثالث: مدخل الجودة الشاملة:Total Quality Approach

وقد استخدم الباحثون في إعداده للاستبيان المقياس الثلاثي لاستجابات أفراد عينة البحث على عبارات متغيرات البحث الأساسية (للإجراءات الثلاثة وهي(موافق ، محايد، معارض)، حيث يعبر الرقم (٣) عن أعلى درجة وهي (موافق)، بينما يعبر الرقم (١) عن أقل درجة (معارض)، وطلب الباحثون من عينة البحث تحديد الإجابة المناسبة لكل عبارة.

- **صدق أداة البحث** :
- **الصدق الظاهري** :

قام الباحثون بعرض أداة البحث وهي الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين في المناهج والحاسب وتقنيات التعليم والإدارة التربوية بجامعة الملك سعود بالرياض وجامعة سلمان بن عبدالعزيز بالخرج، واتضح ذلك في الملحق رقم (٢) والخاص بأسماء السادة المحكمين.

حيث طلب منهم الباحثون ابداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومناسبتها لقياس مدى تحقيق الأهداف ، وإيضاح آرائهم حول سلامة اللغة، ووضوح المعنى لكل فقرة ، بالإضافة إلى مدى ملاءمتها وانتمائها للإجراءات الثلاثة ، واقتراح ما يرونه مناسبا من فقرات، أو حذف غير المناسب منها، وبعد مراجعة الاستفتاء من المحكمين وفي ضوء ملاحظاتهم تم إعادة صياغة عدد من فقراتها، واستبدال مجموعة أخرى من فقراتها بفقرات جديدة، واتضحت نتيجة ذلك في الملحق رقم (١) الخاص بشكل الاستبيان النهائي.

- **الصدق البنائي** :

للتحقق من الصدق البنائي قام الباحثون بعد التصميم النهائي للاستبيان وبعد التأكد من الصدق الظاهري باختيار عينة استطلاعية عشوائية عدد أفرادها (٣٠) فردا أي ما نسبته ١٩,٧٪ من مجتمع البحث تقريبا.

وتم توزيع الاستبيان على تلك العينة للتأكد من الصدق البنائي لأداة البحث، وذلك بحساب معاملات الارتباط وُجد أن جميع معاملات الصدق لعبارات أداة البحث ومحاورها دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وهذا يدل على صدق أداة البحث وقدرتها على قياس ما أعدت لقياسه.

- **تطبيق أداة البحث** :

بعد إجراء المراحل الخاصة بالصدق الظاهري والبنائي ومعامل ثبات أداة البحث، قام الباحثون بتطبيقها ميدانيا على جميع عينة البحث جامعتي الملك سعود بالرياض وسلمان بن عبدالعزيز بالخرج وفق الخطوات الآتية:

- قام الباحثون بتوزيع أداة البحث على العينة، وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة (١٥٢) استبيان على عينة البحث.
- تمكن الباحثون من الحصول على استجابات عالية من أفراد العينة.
- قام الباحثون بإدخال البيانات الخاصة بالاستبيان وتم تحليلها إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

- **إجراءات البحث** :
- **اتبع الباحثون في البحث الحالي الإجراءات التالية** :

- تحديد مصادر البحث الأساسية والثانوية وتقويمها واختيار الأنسب منها.
- مراجعة وتلخيص الدراسات المرتبطة بشكل نقدي لتوظيفها في بناء الإطار النظري.
- بناء الإطار النظري لموضوع البحث وفق المصادر المتوفرة.
- تصميم استبانة للتعرف على مدى مناسبة بعض قضايا تطوير التعليم الحديثة للتطبيق على التعليم العالي السعودي.
- عرض الاستبانة على مجموعة من السادة المحكمين.
- تعديل الاستبانة وفق ما أشار إليه المحكمين.
- توزيع استبانة البحث على العينة.
- تجميع الاستبانة بعد قيام عينة البحث بوضع اقتراحاتهم وآرائهم عليها.
- رصد درجات الاستبانة وفق استجابة عينة البحث.
- القيام بالجانب الاحصائي الخاص بالبيانات.
- استخلاص النتائج والتوصيات.

- **عرض نتائج البحث ومناقشتها** :
- **بالنسبة لإجراء إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية جاءت النتائج على النحو التالي** :

أفراد العينة = ن	موافق		محايد		معارض		د الحرية	كا٢	الدلالة
	#	%	#	%	#	%			
ن= ١٥٢	١٤٤	٩٤.٧	٨	٥.٣	-	-	١٢١.٦٨٤	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٣	٨٧.٥	١٩	١٢.٥	-	-	٨٥.٥	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٤	٨٨.٢	١٨	١١.٨	-	-	٨٨.٥٢٦	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٩	٩١.٤	١١	٧.٢	٢	١.٣	٢٣١.٨٠٣	٢	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٤	٨٨.٢	١٨	١١.٨	-	-	٨٨.٥٢٦	١	٠.٠١
ن= ١٥٢	١٤٠	٩٢.١	١٢	٧.٩	-	-	١٠٧.٧٨٩	١	٠.٠٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيمة كا٢ للفرق بين تكرار الاستجابة للعبارات جاءت دالة عند مستويي دلالة (٠,٠١ ، ٠,٠٠١)، وبالرجوع إلي عدد التكرارات نجد أنها جاءت لصالح (الموافقة) علي عبارات الاستبيان؛ حيث جاءت أكثر العبارات اتفاقا علي النحو والترتيب التالي:

- **إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية**:
  - أن تكون التنمية الاقتصادية ضمن رسالة الجامعة وفى تصورها لأهدافها
  - متابعتها لمشاركات في البحوث مع المؤسسات الصناعية.
  - تحفز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية.
  - العمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلى.
  - العمل على المشاركة بشكل منتظم من وكالات التنمية الاقتصادية.
  - تشارك كمقاول Entrepreneurial في قضايا البحث والتطوير.

وتتفق النتائج التالية مع دراسات تناولت تطوير التعليم العالي في دول عربية وأجنبية في إجراء إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ومنها (دراسة بوسعادة و بو بكر رشيد، ١٩٩٧؛ ودراسة Larner, R.M& Simon, L.K, 1998؛ ودراسة Carlos, T, 1996؛ ودراسة JohnSton,1996) حيث أكدت الدراسات المرتبطة أن إقامة شراكات بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يعود بالنفع الإقتصادي والعلمي على الجامعة، ويوفر فرص عمل لخريجيها، كما أنه يربط بين المجتمع والجامعة.

- ثانياً: **بالنسبة لاجراء الأخذ بنظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد بالجامعة جاءت النتائج على النحو التالي**:

أفراد العينة =	موافق		محايد		معارض		د الحرية	كا٢	الدلالة
ن	#	%	#	%	#	%			
ن= ١٥٢	١٣٨	٩٠.٨	١٤	٩.٢	-	-	١٠١.١٥٨	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٦	٨٩.٥	١٦	١٠.٥	-	-	٩٤.٧٣٧	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٨	٩٠.٨	١٢	٧.٩	٢	١.٣	٢٢٦.٧٨٩	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٨	٩٠.٨	١٤	٩.٢	-	-	١٠١.١٥٨	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٨	٩١.٤	١١	٧.٢	٢	١.٣	٢٣١.٨٠٣	٢	٠.٠٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيمة كا٢ للفرق بين تكرار الاستجابة للعبارات جاءت دالة عند مستويي دلالة (٠,٠١ ، ٠,٠٠١)، وبالرجوع إلي عدد التكرارات نجد أنها جاءت لصالح (الموافقة) علي عبارات الاستبيان؛ حيث جاءت أكثر العبارات اتفاقا علي النحو والترتيب التالي:

- **الأخذ بنظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد**:
  - وجود معايير جودة التعليم المفتوح والتعليم من بعد.
  - التخطيط الجيد لإعداد المقررات في التعليم المفتوح والتعليم من بعد.
  - يتوافر في الدارس ببرامج التعليم من بعد مهارات التعلم الذاتي.
  - تنبع فكرة التعليم الجامعي المفتوح والتعليم من بعد لتحقيق حاجات اجتماعية معينة.
  - تدريب أعضاء هيئة التدريس على تقنيات ومهارات التدريس من بعد.

وتتفق النتائج التالية مع بعض الدراسات تناولت تطوير التعليم العالي في دول عربية وأجنبية في إجراء الأخذ بالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد ومنها (دراسة سليمان عبدربه و أحمد الحسيني، ٢٠٠٢؛ ودراسة إبراهيم محمد إبراهيم ٢٠٠٢؛ ودراسة محمد العدوي، ٢٠٠١؛ ودراسة (Carr, S. & Faster,2000) حيث أكدت الدراسات المرتبطة أن الأخذ بنظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد اتجاه حديث لا تخلو منه الجامعات العربية أو الأجنبية، وأن هذا الإجراء يسهم بشكل كبير في انتشار ثقافة الجامعة، وإتاحة الفرصة لعدد كبير من الأشخاص للالتحاق بالجامعة دون التقيد بوقت معين، كما أنه يؤدي لتطوير المقررات الموجودة ببرامج الجامعة لتتوافق مع أنظمة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد مما يؤدي لجودة العملية التعليمية بالجامعة.

- **بالنسبة لاجراء توظيف مدخل الجودة الشاملة بالجامعة جاءت النتائج على النحو التالي** :

أفراد العينة = ن	موافق		محايد		معارض		د الحرية	كا٢	الدلالة
	#	%	#	%	#	%			
ن= ١٥٢	١٠٩	٧١.٧	٤٢	٢٧.٦	١	.٧	١١٧.٣٢٩	٢	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٦	٨٩.٥	١٦	١٠.٥	-	-	٩٤.٧٣٧	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٠٩	٧١.٧	٤١	٢٧.٥	٢	١.٣	١١٥.٧٥	١	٠.٠١
ن= ١٥٢	١٢١	٧٩.٦	٣١	٢٠.٤	-	-	٥٣.٢٨٩	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٢٨	٨٤.٢	٢٢	١٤.٥	٢	١.٣	١٨١	١	٠.٠٠١
ن= ١٥٢	١٣٢	٨٦.٨	٢٠	١٣.٢	-	-	٨٢.٥٢٨	١	٠.٠٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيمة كا٢ للفرق بين تكرار الاستجابة للعبارات جاءت دالة عند مستويي دلالة (٠,٠١ ، ٠,٠٠١)، وبالرجوع إلي عدد التكرارات نجد أنها جاءت لصالح (الموافقة) علي عبارات الاستبيان؛ حيث جاءت أكثر العبارات اتفاقا علي النحو والترتيب التالي:

- **الأخذ بنظام مدخل الجودة الشاملة** :
  - نشر ثقافة الجودة الشاملة بين هيئة التدريس والإداريين بالجامعات.
  - إنشاء آلية لقياس وضبط الأداء الداخلي لكل قسم وكلية ووحدة ذات طابع خاص والهيئات والمكاتب الإدارية المختلفة في الجامعات.
  - تشكيل هيئة قومية محايدة تكون مهمتها اعتماد الدراجات العلمية وكذلك تحديد وتقييم جودة الخدمات التي تقدمها جامعاتنا، الحكومية والخاصة
  - تدريس مقرر أو أكثر عن الجودة الشاملة بالكليات الجامعية.
  - إعادة هيكلة الأقسام والكليات بما يتمشى ومتطلبات تطبيق أسلوب الجودة الشاملة.
  - تشكيل لجنة من مختلف القطاعات والهيئات الإنتاجية ووزارة التعليم العالي لوضع معايير لجودة الأداء.

وتتفق النتائج التالية مع بعض الدراسات تناولت تطوير التعليم العالي في دول عربية وأجنبية في إجراء توظيف مدخل الجودة الشاملة بالجامعة ومنها (دراسة عايدة عباس، ٢٠٠٢؛ ودراسة مراد صالح، ١٩٩٩؛ ودراسة عصام نوفل، ١٩٩٩ ودراسة(Baldwin, L.M,2002) ودراسة (Hurst, C,2002) حيث أكدت الدراسات

المرتبطة أن تطبيق مدخل الجودة الشاملة بالجامعة ضرورة حتمية لتطوير جميع قطاعاتها، ويحتاج لأسس مادية وبشرية وبنية تحتية بالجامعات، كما أنه يعتمد على أنظمة متطورة لتطبيق الجودة الشاملة.

- **التوصيات** :

وبناءً على نتائج البحث وتعزيزاً لنجاح الأخذ بهذه الإجراءات لتطوير نظام تعليمنا الجامعي يوصي الباحثون بما يلي:

- تضمين وثيقة سياسة التعليم العالي مواداً تمنح الجامعات صلاحية إقامة شراكات اقتصادية وعلمية بينها وبين المؤسسات الانتاجية في المجتمع.
- تضمين وثيقة سياسة التعليم العالي موادا تشجع الجامعات على تطوير أنماط التعليم والتعلم الحديثة كالتعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني والتعليم المفتوح.
- تضمين وثيقة سياسة التعليم العالي مواداً تمنح الجامعات حرية استثمار مواردها واصولها المالية والمادية والبشرية بما يمكنها من التحول إلى جامعات منتجة.
- تطوير رؤى ورسائل وأهداف الجامعات لتستوعب الجوانب الاقتصادية والتقنية الحديثة وبما يتفق ومتطلبات عصر المعرفة واقتصاد المعرفة.
- تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي بما يتوافق ومتطلبات تطبيق الجودة الشاملة.
- تطوير مناهج التعليم العالي وبرامجه بما يتفق ومضامين وثيقة سياسة التعليم العالي بعد تطويرها لتتوافق ومتطلبات وقضايا تطوير التعليم العالي الحديثة.
- تطوير آليات التنسيق بين قطاعات الدولة المعنية بتوفير البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات بما يعين الجامعات على تفعيل التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد والتعليم المفتوح.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية وتقديم التسهيلات اللازمة لهم.
- تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في كفايات التعليم المفتوح والتعلم عن بعد والتعليم الالكتروني وتطبيقات الجودة الشاملة.
- تطوير هيئة قومية محايدة لمراقبة وتقويم أداء مؤسسات التعليم العالي واعتماد برامجها والدرجات العلمية التي تمنحها.
- ضرورة توافر قدر كبير من ثقة المجتمع بهيئاته المختلفة ومؤسساته الإنتاجية، العامة والخاصة، في قدرة مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على القيام بدورها في التطوير الاقتصادي والاجتماعي والابداع العلمي، وقدرته في تقديم خدمات البحث والتطوير والاستشارات وإتاحة الفرصة لمؤسسات التعليم الجامعي للشراكة الفعلية في التخطيط والتنفيذ والإشراف على المشروعات الإنتاجية.
- التخلص من النظرة الخاصة بوجوب استقلال الجامعة عن المجتمع، الذى ترسخ في ثقافة الحرم الجامعي بجامعاتنا بفعل عوامل نشأة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.

- إن الجامعة فكرة ليست مقدسة، وهى لم تكن كذلك في الغرب سواء قديما أو حديثا، ففي عصر النهضة ومع انتشار مفهوم الدولة القومية أخذت الجامعات الأوروبية طابع المحلية، واستبدلت لغة التدريس بها – والتي كانت اللغةٍ اللاتينية- باللغات القومية، واستمرت حركة التغيير فيها لتتواكب دوما مع حاجات المجتمع. وهذا ما ينبغي أن تؤكد عليه جامعاتنا وتسعى إليه.
- تقدم لنا الإجراءات السابق عرضها الكثير من الأفكار التي يمكن الاستفادة منها في تطوير تعليمنا الجامعي، ولكن ينبغي أن يكون لدينا المبررات الحقيقية لما نأخذه من أفكار لتطوير تعليمنا الجامعي، وأن ندرس ظروف ومبررات نشأة هذه الأفكار حتى يمكن الاستفادة الحقيقٍية منها . كما ينبغي علينا أن نهيئ المناخ المناسب لاستعارة ما نراه مفيدا لنا منها، وذلك لأن انتزاع الفكرة من مناخها الذى ظهرت فيه وزرعها في مناخ مختلف يفقدها فاعليتها.

- **المراجع** :
- **المراجع العربية** :

- إبراهيم محمد إبراهيم (٢٠٠٢). "التعليم المفتوح في جامعة عين شمس "رؤية مستقبليةمؤتمر التعليم الجامعي العربي عن بعد "رؤية مستقبلية"، مركز تطوير التعليم الجامعي – جامعة عين شمس – ١٧- ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢.
- بوسعادة رشيد و بوبكر سمير (٢٠٠٠). "الجامعة المنتجة" – التعليم العالي والبحث **العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين: "الدراسات المرجعية"**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- السنبل وآخرون (٢٠٠٤). **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، الرياض.
- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (٢٠٠١). **رؤية استراتيجية للتعليم الجامعي والعالي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين**، الدورة ٢٨
- اليونسكو (١٩٩٨). "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل"، **المؤتمر العالمي للتعليم العالي**، باريس ٥- ٩ أكتوبر.
- جامعة القاهرة (١٩٩٩). **مؤتمر تطوير التعليم الجامعي "رؤية الجامعة المستقبل"**،٢٢- ٢٤ مايو ١٩٩٩.
- حمدان الغامدي، نور الدين عبد الجواد (٢٠٠٢). **تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- خالد بن سعد الجضعي (٢٠٠٥). **إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية**، دار الأصحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض.
- ذوقان عبيدات؛ عبدالرحمن عداس؛ كايد عبدالحق.(٢٠٠٣). **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، الرياض، مكتبة العبيكان.
- سارة إبراهيم العريني (٢٠٠٧). أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي **المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات المعلوماتية والتنمية الوعود والتحديات**، ١٢- ١٥/ ١١/ ٢٠٠٧ المنصورة، جمهورية مصر العربية.

- سليمان عبد ربه محمد وعزة أحمد محمد الحسيني (٢٠٠٢). الجامعة الافتراضية "تصور مقترح للتعليم الجامعي عن بعد في الوطن العربي على ضوء بعض التجارب الأجنبية"، **مؤتمر التعليم الجامعي العربي عن بعد "رؤية مستقبلية"**، مركز تطوير التعليم الجامعي – جامعة عين شمس – ١٧- ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢.

- عايدة فؤاد عباس (٢٠٠٢). إدارة الجودة الشاملة مدخل لفاعلية إدارة العمليات بالتعليم الجامعي في اليمن، **مجلة التربية تصدر عن جمعية التربية المقارنة والادارة التعليمية – العدد السادس – السنة الخامسة - مارس ٢٠٠٢.**

- عبد الجليل التميمي (٢٠٠٨). **تداعيات العولمة على التعليم العالي في البلاد العربية.** http://midad.org/invision/upload/index.php?showtopic=18251&mode=threaded-21/2/2008

- عبد الجواد بكر (٢٠٠٢). **السياسات التعليمية وصنع القرار**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

- عبدالعزيز الشهوان الشهوان (٢٠٠٣). **نقاط القوة والضعف في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين**، جامعة الملك سعود، قسم الإدارة التربوية.

- عصام الدين نوفل (١٩٩٩). "ضبط الجودة الكلية وتطبيقاتها في مجال التربية"، **مجلة التربية يصدرها مركز البحوث التربوية**، الكويت، العدد ٣٠، السنة التاسعة، يوليو ١٩٩٩.

- علي بن محمد المصوري (١٩٩٢). دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما وردت في سياسة التعليم، **مجلة رسالة الخليج العربي، العدد ٤٠، السنة ١٢.**

- عيسى الأنصاري (٢٠٠٣). عولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية: الخريجون، **الملتقى الأول للتربية والتعليم**، مؤسسة الفكر العربي، بيروت.

- محمد أحمد العدوى (٢٠٠١). "مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد دراسة تحليلية نقدية" – **التربية والتنمية – السنة التاسعة – العدد ٢٤ – ديسمبر ٢٠٠١.**

- محمد الحامد وآخرون (٢٠٠٢). **التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل**، الرياض: مكتبة الرشد.

- محمد مصطفى حبشى (٢٠٠٠). سياسات التعليم العالى: إدارة وتمويل، **ورقة عمل مقدمة للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، الجامعة اللبنانية، بيروت.

- مصطفى عبد السميع محمد وإبراهيم محمد إبراهيم (١٩٩٩). "التعلم المفتوح – إطلالة واقعية وآفاق مستقبلة" – في : **مؤتمر تطوير التعليم الجامعي رؤية لجامعة المستقبل** – جامعة القاهرة ، الجزء الأول – ٢٢- ٢٤ مايو.

- وزارة المعارف (١٤٢٤). **ملامح عن نظم التعليم في بعض الدول**: من واقع تقارير الزيارات الدولية لمسؤولي وزارة المعارف. الرياض: الإدارة العامة للبحوث التربوية.

- نورمان ماكنزى وآخران (ب.ت). **التعليم المفتوح "النظم والمشكلات"**، ترجمة: صالح عزب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

• المراجع الأجنبية :

- Carlos T. (1996). "**A New vision of Higher Education"**, Higher Education policy; Vol. 9; No. 1.
- . Clive Jeffries & Others; (1990). A-Z of Open Learning, National Extension college , Cambridg.
- Greinert , W. (1998). The dual system of vocational and education and training in the federal republic of Germany.
- Hall, M.; The virtual University (1998). Education for all or a Segregated highway"; South African Journal of science, Vol. 94, No. 4, April 1998.
- Johnston, R. (1996)."The University of the Future : Boyer Revisited"; Higher Education Policy; Vol. 36; No. 3.
- ILO, (2001). World Employment Report 2001:Life at Work in the Information Economy. Geneva.
- Lall, Sanjaya (2000). "Skills, Competitiveness, and Policy in Developing Countries", QEH Working Paper 49.Queen Elizabeth House, University of Oxford , Oxford, U.K.
- Larsen, k., R. Morris ,and J. P. Martin. (2001). Trade in Educational Services: Trends and Emerging Issues. OECD Working Paper. Paris.
- Paskey, H. (2001). "Canadian Universities Brand Together in a Gaint Journal-Licensing Deal " ,Chronicle of Higher Education (September 14).
- Available at http://chronicle.com/free/2001/09/2001091401 t.htm.
- Schon, D, (1995). The new Scholarship requires a new epistemology Change.
- Shannaon, L.; (2001)."Distance Education and Accreditation; "The George Washington University, Department of Education, ERIC. HE Digest series EDO – HE 2001 – 08.
- http://www.Scholarshipofengagement,.org/resources/readings phtml.
- Tunnermann, C.; (1996). A New Vision of Higher Education"; Higher Education Policy, Vol. 9, No. 1.
- Thomas, N.L., (1999). Community Perceptions: What Higher Education can Learn by listening to communities, open university press; Buckingham.

- The Melbourne conference; Education for 21st century in Asia – pacific, Draft Declartion, April 1998.
- Baldwin, L.M. (2002). Total Quality Management in Higher Education: The Implications of Internal and External Stockholder perceptions' Ph.D; New Mxico State University. http/ wwwlib, umi/ dissertation/ preview.
- Hurst, C.M. (2002). Total Quality Management in Higher Education: How concepts and processes Manifest Themselves in the classroom, Ph.D. University of Idaho. http: //www.lib. umi/dissertations/preview/3055388.
- Carr, S. & Foster, A.L (2000). "States Struggle to Regulate On line Colleges that Lack Accreditations", Regulators Struggle to crak down on Institutions that can relocate quickly chronicle of Higher Education, 47, 28, A34-36, Mar 2000 ERIC, EJ 623442.
- Lerner, R.M. & Simon, L.K. (1998). "Directions for the American Outreach University in the Twenty First Century" In: University-community collaborations for the twenty first century; New York.